إزاحة الغمة

في بيان ضعف قصة أكل هند من كبد حمزة

بقلم

أبو بكر الأثري

-عفا الله عنه-

الحمدُ للهِ الذي قَبِلَ بصحيحِ النيّةِ حسنَ العملِ، وحَملَ الضعيفَ المنقطِعَ على مراسيلِ لُطفِهِ فاتّصلَ، ورفعَ مَنْ أسندَ في بابهِ، ووقفَ مَنْ شَذَّ عنْ جنابهِ وانفصلَ، ووصلَ مقاطيعَ حُبِّهِ، وأدرجَهُمْ في سلسلةِ حزبهِ؛ فسكنَتْ نفوسُهُم عن الاضطرابِ والعِللِ، فموضوعُهُم لا يكونُ محمولاً، ومقلوبُهُم لا يكونُ مقبُولاً ولا يُحْتَمَلُ.

وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لَه، الفردُ في الأزلِ. وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُهُ ورسولُهُ، أرسلَهُ والدينُ غريبٌ فأصبحَ عزيزاً مشهوراً واكتملَ، وأوضحَ به معضلاتِ الأُمورِ، وأزالَ به منكراتِ الدُّهُورِ الأُوَلِ، صلى اللهُ عليهِ وعلى آلهِ وصحبهِ وسلمَ ما علا الإسنادُ ونزَلَ، وطلعَ نجمٌ وأفلَ.

فَهذِّه رسَالة لطيفة الحَجم، كُنت قد سَطرتها بعد سُؤال من أخ حبيب لي، مستفسراً عن قصة وحادثة أكل هند بنت عتبة–رضي الله عنها– زوج أبي سفيان وأم معاوية أبنهُ–رضي الله عنهما– من كبد حمزة بن عبد المطلب–رضي الله عنه– كما في معركة أحد، هل ورد ذلك عنها؟ وهل صح ذلك إن وجد؟ ودافع هذا أن الأخ وجد كثير من الرافظة–عليهم من الله ما يستحقون– يرمون ويسبون معاوية–رضي الله عنه– ويشغبون عليه بفعل أمه هذا. فأسرعت لإجابته وإزاحت الستر عنه وبيان حال هذه القصة، وهل يصح الإستدلال لهم بها على مرداهم الخبيث! ،فكان:

أولاً: **تخريج القصة:**

- روى الإمام أحمد في مسنده [4414]: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ: (..قَالَ: فَنَظَرُوا فَإِذَا حَمْزَةُ قَدْ بُقِرَ بَطْنُهُ، وَأَخَذَتْ هِنْدُ كَبِدَهُ فَلَاكَتْهَا، فَلَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَأْكُلَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَأَكَلَتْ مِنْهُ شَيْئًا " قَالُوا: لَا. قَالَ: " مَا كَانَ اللهُ لِيُدْخِلَ شَيْئًا مِنْ حَمْزَةَ النَّارَ "..)

وأخرجها ابن سعد في طبقاته (16/3) وابن أبي شيبة في مصنفه (402/14) وأورده كل من ابن كثير في تفسيره (115/2) والهيثمي في مجمعه (109/6) وأعلوه بعطاء بن السائب، كا سيأتي.

- **قلت هذا الأثر معلول، وهاك بين ذلك:**

1- الإنقطاع، بين الشعبي- عامر بن شرحيل- و ابن مسعود، وهو لم يسمع من ابن مسعود.[1]

قال أبو حاتم:(سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ **لَمْ يَسْمَعْ الشَّعْبِيُّ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ** وَالشَّعْبِيُّ عَنْ عَائِشَةَ مُرْسَلٌ إِنَّمَا يُحَدِّثُ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ)[2]

وهو ظاهر صنيع الإمام أبو داود، في مراسيله ص(204) رقم(243).

وقال الدارقطني كما في سؤالات حمزة السهمي له:(**لم يسمع من بن مسعود وإنما رآه رؤية**) ا.هـ

قال أبي عبد الله الحاكم:(ان الشعبي لم يسمع من عائشة، **ولا من عبد الله بن مسعود..**)[3] ا.هـ

2- فيه "عطاء بن السائب" قال عنه الحافظ بن حجر(صدوق اختلط)[4]

قال بن معين عطاء بن السائب اختلط، ووصفه بذلك غيره كالعجلي[5] وابن عدي[6] وغيرهم.

قال البخاري:(عطاء بن السائب بن يزيد أَبُو زيد الثقفي الكوفي أحاديثه **القديمة** صحيحة)[7]

---

[1] انظر :تهذيب التهذيب (419/7)

[2] المراسيل، لإبن أبي حاتم ص (160) رقم (591). جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي ص (204)

[3] معرفة علوم الحديث ص (111) وانظر: تهذيب التهذيب (68/5)

[4] تقريب التهذيب (391/1)

[5] الثقات للعجلي ص (332) رقم (1128).

[6] الكامل في ضعفاء الرجال (72/7).

[7] المصدر السابق، وانظر التاريخ الكبير للبخاري. (465/6)

قلت-أبو بكر- يريد -رحمه الله- أنه قد إختلط **ومن سمع منه قبل الإختلاط** فسماعه صحيح.

3- سماع حماد بن سلمة من عطاء قبل الإختلاط وبعده، وهذا من ضمنها فلا يعُرف أكان منه قبل الإختلاط أم بعده، قال العقيلي أيضا:(وسماع حماد بن سلمة بعد الاختلاط كذا نقله عنه بن القطان.)[8]

قال ابن حجر معقباً: (فإستفدنا من هذه القصة أن رواية وهيب وحماد وأبي عوانة عنه في جملة ما يدخل في الإختلاط)[9] ا.هـ

جاء في الضعفاء الكبير للعقيلي:(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، فَقَالَ: اخْتَلَطَ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ، قَبْلَ الِاخْتِلَاطِ فَجَيِّدٌ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ، بَعْدَ الِاخْتِلَاطِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ.)[10]

وقال ابن كثير معقباً على هذه القصة:(تَفَرَّدَ بِهِ أَحْمَدُ. وَهَذَا إِسْنَادٌ فِيهِ ضَعْفٌ أَيْضًا مِنْ جِهَةِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ.) [11]ا.هـ

فأنت ترى أن حماد بن سلمة سماعه من بعد الإختلاط وقبله ولم يُميز، فيكون سماعه منه لا شيء كما نص على ذلك ابن معين-رحمه الله-.

وهنا فائدة أحب أن أنبه عليها لمسيس الحاجة إليها، وهى أن المختلطين على قسمين، وكل قسم يعامل معاملة مغايرة للذي قبله، ولا يُخلط بينهما أو يُسوى بين المختلطين ولا يفرق بينهم ويعاملون معاملة واحدة، كما أستقر عمل كثير من المتأخرين والمعاصرين على ذلك.

قال شيخنا الفاضل المحدث عبد الله السعد:(وينبغي أن يُتنبه إلى مسألة الاختلاط ، فالاختلاط عند من تقدَّم من أهل العلم كالبخاري وابن المديني وابن معين وأحمد وغيرهم من

---

[8] الضعفاء الكبير (398/3)

[9] تهذيب التهذيب (207/7)

[10] الضعفاء الكبير (398/3)

[11] البداية والنهاية (430/5)

الحفاظ عبارة عن تَغَيُّر الحفظ والضبط ، وهذا التغير على قسمين :

أ . أن يكون تغيراً كبيراً بحيث أصبحوا لا يضبطون ، وحديثهم الأخير مردود ، مثل سعيد بن أبي عروبة ، والمسعودي عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي ، فهؤلاء تغيروا تغيراً شبه كامل .

ب . أن يكون هذا التغير قليلاً وليس بالكبير ، مثل أبي إسحاق السبيعي عمرو بن عبد الله ، وصفه بعض الأئمة بالاختلاط ، ولكن هذا الاختلاط ليس بالكثير ، وحديثه صحيح ، ولكن وقع في بعض الأوهام القليلة بعدما تقدمت به السن ، فهذا القسم يعامل معاملة غير القسم الأول ومثل سفيان بن عيينة ، فقد وصفه يحي بن سعيد القطان . أيضاً . بالاختلاط[12]. ولكن هذا الاختلاط يسير ، وإنما هو تغير للحفظ قليلاً .

فبالنسبة للقسم الأول يكون ما حدثوا به قبل الاختلاط هو الصحيح ، وما حدثوا به بعد الاختلاط يكتب ، فإن وجد ما يشهد له يُقبل ، وإن لم يوجد ما يشهد له فهنا يرد ولا يقبل ، وإذا كان الراوي عنهم من الأئمة الكبار الذين يعرفون صحيح حديثهم من سقيمه ففي رواية هؤلاء عنهم يكون روايتهم مقبولة ، بسبب رواية هؤلاء الرواة عنهم ، مثل عبد الله بن صالح كاتب الليث ، كان له جار يُدخل في حديثه ما ليس منه ، فأصبح في أحاديثه أحاديث ليست منها ، وهذه الأحاديث يعرف أنها ليست من أحاديث الحفاظ الكبار مثل البخاري وأبي حاتم وأبي زُرعة ، وأمثال هؤلاء ، وقد نَصَّ ابن حجر على ذلك[13]، وقد قال محمد بن

---

[12] ذكر ذلك ابن الصلاح في ((علوم الحديث)) ص 497 ، ويُنْظر ((ميزان الإعتدال)) (171/2) للذهبي فقد استبعد ذلك ، و((الكواكب النيّرات)) لابن الكيال ص 229 ، و((تهذيب التهذيب)) (60/2) .

[13] ((هدي الساري)) ص 414 .

إسماعيل البخاري في مواضع متعددة من ((العلل الكبير))[14] للترمذي : كل راوٍ لا أعرف صحيح حديثه من سقيمة ، أروي عنه ، فهو . رحمه الله .كثيراً ما يعرف حديثه الشخص من سقيمه ، ولذلك عندما أتى إلى إسماعيل بن أبي أويس قال : أخرج لي كتابك ، فعندما أخرج له كتابه انتقى من حديثه ما كان صحيحاً ، حتى أن إسماعيل . بعد ذلك . قال للبخاري عَلِّم لي على هذه الأحاديث ، فعلم له البخاري عليها ، فأخذ لا يحدث إلا بها[15]، ومثل وكيع بن الجراح الرؤاسي قال : كنا ندخل على سعيد بن أبي عروبة ، يعني بعد الاختلاط فيحدثا ، فما كان من حديثه كتبناه ، وما لم يكن من حديثه أسقطناه[16].

وأما منهج بعض من تأخر فهم يعاملون ا لمختلطين معاملة واحدة ، وهذا خطأ ، فالمختلطين ليسوا على درجة واحدة كما تقدم.)[17] ا.هـ كلامه–حفظه الله–.

وقال الشيخ الدكتور حمزة المليباري–حفظه الله–:(الضعيف نوعان : نوع ينجبر ونوع لا ينجبر . وأما النوع الذي ينجبر هو الحديث الذي لم يتبين خطؤه للناقد ،ويقع تحته أحاديث الضعفاء غير المتروكين ،والتي لم يخطئوا فيها ،كما يقع تحته جميع أنواع الانقطاع مثل المعلق والمدلس والمرسل والمنقطع والمعضل . والنوع الذي لا ينجبر هو ما تبن خطؤه وكان معلولاً ، سواء كان الراوي ثقة أم ضعيفاً ، أو ما تبين كذبه وكان موضوعاً ، ويكون الفرق بينهما أن الأول من مرويات الثقات ، أو الضعفاء غير المتروكين ،والثاني من مرويات الكذابين والمتروكين .

والذي يلفت الانتباه في أسلوب المتأخرين ممن لا يسير على منهج النقاد في نقد المرويات والرواة ، هو : أن استخدام المتابعات والشواهد لتقوية الحديث كان على

---

[14] (978/2. حمزة ديب) ، (ص 39 . السامرائي) .

[15] ((هدي الساري)) ص 391

[16] ((تهذيب التهذيب)) (34/2)

[17] مباحث في الجرح والتعديل. ص (3/3-5) تفريغات ملتقى أهل الحديث.

منهجية غير منضبطة بقواعد علمية معروفة لدى نقاد الحديث الأوائل تطبيقاً ، وذلك بناء على إطلاق القاعدة في التقوية ، بحيث يخيل لمن يتتبع بحوثهم أن شخصاً ما إذا حفظ تعريف المتابعات : الناقصة منها والقاصرة ،والشواهد صار إماماً في تطبيقها في التخريج والتحقيق.)[18] ا.هـ

هذا نهاية ما أحببت أن أنبه عليه، ولا تستطل هذا الموضع فإنه كما أحسب من أهم مواضع هذه الورقات.

وخلاصة الأمر في هذا الحديث أنه ضعيف لا يحتج به للعلل التي في إسناده ولنكارة بعض مواضع متنه كما سيأتيك، والله أعلم.

*****

[18] الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين. ص(91).

[المتن]

جاء في متن هذه القصة شيء مستنكر جداً، ألا وهو:(فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَأَكَلَتْ مِنْهُ شَيْئًا " قَالُوا: لَا. **قَالَ: " مَا كَانَ اللهُ لِيُدْخِلَ شَيْئًا مِنْ حَمْزَةَ النَّارَ "**..)
قلت هذه عبارة منكرة ، فقد أسلمت هند وحسن أسلامها، فقد رروى الشيخين في صحيحيهما[19]، من حديث عائشة أنها قالت:(جَاءَتْ هِنْدٌ بِنْتُ عُتْبَةَ ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ مِنْ أَهْلِ خِبَاءٍ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَذِلُّوا مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ ، ثُمَّ مَا أَصْبَحَ اليَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَهْلُ خِبَاءٍ ، أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ يَعِزُّوا مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ..).
والإسلام يجب ما قبله، كما جاء في عدة أحاديث وآثار صحاح. فتأمل!

****

[19] صحيح البخاري، باب ذكر هنت بنت عتبة بن ربيعة رضي الله عنها، رقم (3825) وباب من رأى للقاضي أن يحكم بعلمه في أمر الناس، إذا لم يخف الظنون والتهمة، رقم (7161). ومسلم في الصحيح، باب قضية هند، رقم (1714).

[تعقبات على الشيخ شعيب الأرنؤوط في تحسينه للحديث]

قد رأيت ضعف هذا الحديث من هذه الطريق ونكارته، ولكن مع كل هذا جاء من المعاصرين من يحسنه بشواهد له (كما قال)!!

ومنهم الشيخ شعيب الأرنؤوط ولجنة التحقيق معه، فقد قالوا عقب الحديث: (حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف لانقطاعه، الشعبي - وهو عامر بن شراحيل - لم يسمع من عبد الله بن مسعود، وبقية رجاله ثقات رجال الصحيح غير عطاء بن السائب، فقد روى له أصحاب السنن والبخاري متابعة، وهو صدوق اختلط بأخرة، وصححوا سماع حماد - وهو ابن سلمة - منه قبل اختلاطه قلنا: قد ضعَّفه ابن كثير والهيثمي من جهة عطاء بن السائب، وإنما ضَعْفُه من جهة انقطاعه، ولم يذكرا ذلك، وإلا فإن حماد بن سلمة قد سمع من عطاء قبل اختلاَطه ورواه عبد الرزاق (6653) عن الشعبي مرسلاً لم يذكر فيه ابن مسعود.

وقوله: أفرد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في تسعة.. إلى قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "ما أنصفنا أصحابنا" له شاهد من حديث أنس عند مسلم (1789) .

وقوله: فجاء سفيان، فقال: اعل هبل ... إلى قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الله مولانا والكافرون لا مولى لهم " له شاهد من حديث البراء عند البخاري (4043) .

وقوله: "اعل هبل " له شاهد من حديث ابن عباس تقدم برقم (2609) ، وفيه أن الذي أجابه هو عمر بن الخطاب....)[20] ثم أخذوا يأتوا لكل قطعة من الحديث بشاهد ليقويه!!

(التعليق)

[أولاً] قولهم: (وبقية رجاله ثقات رجال الصحيح) قلت هذه شماعة أصبح أكثر المتأخرين يصححون بها أحدايث أنكرها المتقدمون بدعوى أن رجال السند رجال الشيخين، وهذه من طوام ما حل بهذا العلم في الوقت المتأخر، إذ قد فصل السند عن المتن ولم يعد يأبه له، كما كان صنيع الأئمة من المتقدمين، في الإهتمام بالحديث سنداً ومتناً والنظر لكليهما عند

[20] مسند أحمد ط- دار الرسالة (7/419-420).

الإعلال أو التصحيح[21]، ثم إن الشيخين رويا لضعفاء ومختلف فيهم، وإنما كانت روايتهم لهم إنتقاء، حسب قرائن ومرجحات وجدت لديهم، وبدت لهم، ومن يستطيع أن يأتي بمثل هذا، وهذا خاص بهم –رحمهم الله– لما أعطاهم الله من علم واسع وفهم ثاقب وعظم دراية وواسع رواية..

ثم قد يروي لهم في المتابعات والشواهد، لا في الأصول، وبينها كبير فرق يعرفه كل من شم رائحة هذا العلم.

قال الدكتور بشار عواد–حفظه الله–:(شاع عند المتأخرين، ومنهم الحاكم، من قوله: إن هذا الحديث على شرط الشيخين، أو على شرط البخاري، أو على شرط مسلم، وكأن شرطيهما كانت معروفة لكل أحد من الناس، نعم حاول بعض المتأخرين معرفة شروط الشيخين بالإستقراء وتقل بعض النصوص، كما فعل محمد بن طاهر المقدسي ت (507 هـ) والحازمي ت (584 هـ)، ولكن هذه في الحقيقة أمره مجرد تخمين واستنتاجات قائمة على استقراء غير تام لصنيع الشيخين في كتابيهما، فإن أحداً لا يمكنه الجزم بالطريقة التي تم بموجبها اختيار المؤلفين أحاديث كتابيهما، قال ابن طاهر المقدسي في مقدمة كتابه:(اعلم أن البخاري ومسلماً ومن ذكرنا بعدهما لم ينقل عن واحد منهم أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم)[22]، وقد إنتقى الشيخان من الأحاديث إنتقاءً لا ندرك تماماً الأسس التي تم بموجبها هذا الإنتقاء، فلا ندري مثلاً لماذا انتقيا من موطأ مالك هذه الأحاديث، ولماذا انتقيا هذه المرويات من حديث نافع مولى ابن عمر–رضي الله عنه–، ولماذا انتقيا هذه المرويات من أحاديث الثقات أمثال: أيوب السختياني، وجرير بن حازم، وجعفر بن إياس اليشكري...وغيرهم..، إذن لماذاترك الشيخان ما تركا؟ وذكرا ما ذكرا من الحديث؟ ليس هناك جواب إلا القول بالإنتقاء.

وقل مثل ذلك في الرواة المتكلم فيهم الذين أخرجا لهم في صحيحهما، إذ إنتقيا من أحاديثهم أصحها، أو قل أسلمها من العيوب وما يصلح في بابه، إذا أخرجاها في غير أبواب

[21] وستأتيك قريباً بعض الأمثلة على ذلك.

[22] شروط الأئمة الستة ص (17)

الحلال والحرام. واستعاض بعضهم بقولهم:(رجاله رجال الصحيح)، أو (رجاله رجال البخاري) أو (رجاله رجال مسلم) وهذا فيه نظر من وجهيم:

1- إن رواة الإسناد من رجال الشيخين أو أحدهما لا يعني أن الشيخين قد أخرجا بهذا الإسناد، أعني برواية الواحد عن الآخر...

2- أن الشخين قد رويا لرجال من رجالهما ممن عرفوا بالضعف، فانتقيا قليلاً، أو كثيراً من حديثهم الصحيح، فكيف عندئذ نوهم بأن الحديث مثل حديث هذا الشيخ أو الراوي صحيح في جملته..)[23] أ.هـ

وقال شيخنا العلامة المحدث ماهر الفحل-حفظه الله-: (ومما يختلف فيهِ الحال بين منهج المتقدمين والمتأخرين ما أحدث موخراً من قولهم : صحيح على شرط الشيخين ، أو على شرط الشيخين ، أو على شرط البخاري ، أو على شرط مسلم ، وهذه البلية أول من أظهرها الحاكم في مستدركه ثم انتشرت قليلاً بين المتأخرين حتى شاعت عندَ بعض عصرينا . وعند استخدامهم لهذه الطريقة ، أو المصطلح يشار به إلى أن شرط الشيخين معروف لكل الناس . وهو أمر خلاف الواقع ؛ لأن من حاول هذا لم يحاوله إلا عن طريق الاستقراء كما فعل بعض من كتب في شروط الأئمة الستة أو الخمسة ، وإن الحق الذي نعتقدهُ ، ولا يتخللهُ شك أنا لا نستطيع الجزم بالطريقة التي تم إنتقاء الشيخين البخاري ومسلم لها ، فنحن لا نعلم كيف انتقى البخاري من حديث سفيان ، أو الزهري ، أو يزيد بن زريع ، ولا ندري كيف انتقى من أحاديث سالم أو غيره من الثقات الأثبات ، ثم إنا نجزم بأنهما لم يريدا استيعاب جميع ماروه الثقة ، بل ليس كل ماروه الثقة صحيحاً .

إذن فصنيع الشيخين في أحاديث الثقات صنيع انتقائي وليس شمولياً ، ونحن لا نعرف الأسس والموازين التي من خلالها انتقى الشيخان أحاديث هؤلاء الثقات .

وما دام الأمر كذلك : فإن قصورنا يكون أكثر وعجزنا يكون أكبر ، أما طريقة انتقاء الشيخين من حديث من في حفظهم شيء مثل : إسماعيل بن أبي أويس ، والحسن ابن ذكوان ، وخالد بن مخلد القطواني.

---

[23] من مقدمة الدكتور بشار عواد لكتاب تاريخ بغداد (173/1 وما بعدها- بتصرف) وانظر: الحديث الشاذ والمنكر وزيادة الثقة.. للدكتور عبد القادر المحمدي. ص (32)

قالَ الحافظ ابن حجر : ((روينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج لهُ أصوله ، وأذن له أن ينتقي منها وأن يعلم لهُ ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه ، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه من صحيح حديثة لأنه كتب من أصوله))[24]

وقال الزيلعي: ((خرج في الصحيح لخلق ممن تكلم فيهم ، ومنهم جعفر بن سليمان الصبغي ، والحارث بن عبد الإيادي ، وأيمن بن نايل الحبشي ، وخالد مخلد القطواني وسويد بن سعيد الحدثاني ، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي ، وغيرهم ، ولكن صاحبا الصحيح – رحمهما الله– إذا أخرجا لمن يتكلم فيهِ فانهم ينتقون من حديثه))[25] .

وقال ابن القيم مجيباً عما عيب على مسلم إخراج حديث من تكلم فيهِ : ((ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه ؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيهِ))[26] .

وإن من الأضرار والمفاسد التي تنجم من استخدام مصطلح : على شرط الشيخين ، أو على شرط أحدهما ، هوَ تصحيح جميع الأحاديث المروية عن الرجال الذين أخرج لهم مجتمعين أو منفردين وهو أمر خطير ، إذ ليس جمع الأحاديث التي رجالها رجال الشيخين ترتقي إلى هذه المرتبة بل ربما كانَ منها ما هوَ معلول بعلل قادحة سواء كانت ظاهرة أو خفية وهذا مما لا يدركه إلا من رزقه الله فهماً واسعاً واطلاعاً غائصاً ، ونظراً ثاقباً ، ومعرفة تامة بأحوال الرواة والطرق والروايات أو حفظ جملة كثيرة من المتون حتى اختلطت بلحمه ودمه .)[27] ا.هـ

[ثانياً] قولهم: (وصححوا سماع حماد – وهو ابن سلمة – منه قبل اختلاطه)!!

قلت: والله لا أدري كيف غاب عنهم أن حماد قد سمع منه قبل الإختلاط وبعده، وأن سماعه أولاً صحيح وآخره لا شي كما قال ابن معين عن هذا الصنف، ولم يميز حديثه منه أكان قبل

---

[24] هدي الساري ص(391)

[25] نصب الراية لأحاديث الهداية (10/1)

[26] زاد المعاد في هدي خير العباد. (353/1)

[27] تباين منهج المتقدمين والمتأخرين.. ص (21)

الإختلاط أم بعده، فعند أول نظرة في التهذيب، ترى أن الأئمة ينصون على سماعه منه قبل الإختلاط وبعده.

[ثالثاً] لم ينظر المحققون!! لهذه الطبعة ، إلى المتن ولم يعتبروا به، وهذا كما سبق قوله أنه من إحداث المتأخرين وسلوكهم منحى في التصحيح والتعديل غير المنحى والطريق التي سار عليها الجهابذة النقاد من المتأخرين، ولا حول ولا قوة إلا بالله وإنا إليه راجعون، فكتب المتقدمين طافحة بإعلال الحديث بسبب نكارة المتن[28] وعدم فصل كل منهما عن الآخر، إلى

---

[28] إن منهج النقاد الأوائل عبارة عن منهج علمي رصين متكامل بجميع عناصره وقواعده ونظرياته، فمثلاً لا يفصلون السند عن المتن أو ينظرون إلى الحديث بنظرة قاصرة، فمنهجهم-رحمه الله- في تصحيح الأحاديث وتعليلها قائم على منهج فقهي حديثي متكامل، وهاك بعض الأمثلة على ذلك:

1- ينظرون للمتن هل يخالف نصاً شرعياً اواقعاً عملياً.

ومثاله: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: (سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ حَدَّثَنَا عباد بْن الْعَوَّام عَن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا كَانَ لَهُ كَلْبٌ صَائِدٌ قَدْ أُعْطِيَهُ بِهِ عِشْرِينَ بَعِيرًا فَخَطَبَ امْرَأَةً وَخَطَبَهَا مَعَهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهَا فَقَالَتْ لَا أَنْكِحُكَ إِلَّا عَلَى كَلْبِكَ فَنَكَحَهَا وَسَاقَ الْكَلْبَ إِلَيْهَا فَعَدَا عَلَيْهِ الْآخَرُ فَقَتَلَهُ فَتَرَافَعُوا إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ فَغَرَّمَهُ عِشْرِينَ بَعِيرًا سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ هَذَا بَاطِلٌ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ) العلل ومعرفة الرجال (329/2)

2- هل هذا المتن محفوظ عن العلماء أم لا؟

ومثاله: قال عبد الرحمن بن أبي حاتم:(وسألتُ أَبِي عن حديثِ أوسِ ابنِ ضَمْعَج ، عَنْ أَبِي مَسْعُود، عَنِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم؟

فَقَالَ: قد اختلفوا فِي متنه:

رَوَاهُ فِطْرٌ ، وَالأَعْمَشُ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ، عَنْ أَوْسِ بْنِ ضَمْعَج، عَنْ أَبِي مَسْعُود، عَنِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم قال: يَؤُمُّ القَوْمَأَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي القِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ ... .

وَرَوَاهُ شُعْبَة وَالْمَسْعُودِيُّ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاء، لَمْ يَقُولُوا: أَعلَمُهُم بالسُّنَّة.

قَالَ أَبِي: كَانَ شُعْبَة يَقُولُ: إسماعيلُ بْنُ رَجَاءٍ كَأَنَّهُ شَيطانٌ؛ مِنْ حُسْنِ حديثِهِ ! وَكَانَ يَهابُ هَذَا الحديثَ؛ يَقُولُ: حُكْمٌ مِنَ الأحكامِ عَنْ رسولِ الله، لَمْ يُشارِكْهُ أحدٌ .

قَالَ أَبِي : شُعْبَةُ أحفَظُ من كُلِّهم. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أليسَ (قَدْ رَوَاهُ السُّدِّي عَنْ أَوْسِ بْنِ ضَمْعَج؟

أن جاء عصر المتأخرين بدءً من أبي عبد الله الحاكم الذي أكثر من ذلك في مستدركه وأخترعه في مصنفاته، فكثير ما ترى قوله(صحيح الإسناد) (إسناده كلهم ثقات)..... وهلم جرا..

قلت هذه العبارة لا تقضي بصحة الحديث، إنما تعطينا شرط واحداً وهو خلوه من الضعفاء وأضرابهم، ويبقى النظر فيه هل هو سالم من الإنقطاع أو خالي من الشذوذ أو من الإرسال، وغير ذلك من شروط صحة الحديث الصحيح المقبول. بل قد يكون الحديث في متنه منكراً أو شاذاً عند المتقدمين، فيأتي بعض الباحثين فيطلق عليه(صحيح الإسناد) مثلاً فاصلاً المتن عن الإسناد غير آبه به، وهذا مما أولع بعض المتأخرين والمعاصرين به، والله المستعان.

قال الإمام النووي، مبيناً هذا الأمر وموضحه:(وَقَوْلُهُمْ: حَدِيثٌ حَسَنُ الْإِسْنَادِ أَوْ صَحِيحُهُ، دُونَ قَوْلِهِمْ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَوْ حَسَنٌ: لِأَنَّهُ قَدْ يَصِحُّ أَوْ يَحْسُنُ الْإِسْنَادُ دُونَ الْمَتْنِ لِشُذُوذٍ أَوْ عِلَّةٍ)[29] ا.هـ

وقال الإمام الحافظ ابن الصلاح:(قَوْلُهُمْ " هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، أَوْ حَسَنُ الْإِسْنَادِ " دُونَ قَوْلِهِمْ: " هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَوْ حَدِيثٌ حَسَنٌ " لِأَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: " هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ "، وَلَا يَصِحُّ، لِكَوْنِهِ شَاذًّا أَوْ مُعَلَّلًا.)[30]

[رابعاً] قولهم-عفا الله عنا وعنهم-: (وقوله: أفرد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في تسعة.. إلى قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "ما أنصفنا أصحابنا" له شاهد من حديث أنس عند مسلم (1789) .

قَالَ: إِنَّمَا رَوَاهُ الحَسَنُ بنُ يزيدِ الأَصَمُّ، عَنِ السُّدِّي، وَهُوَ شَيْخٌ، أَيْنَ كَانَ الثوريُّ وشُعْبَةُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ؟! وأخافُ ألاَّ يكونَ مَحْفُوظًا.) علل ابن أبي حاتم (2/110-111) وانظر للفائدة: التاريخ الكبير للإمام البخاري (1/38-39). ولهم قواعد وتطبيقات آخرى عديدة، لا يتسع المقام لذكرها، والناظر في كتب العلل ليجد الكثير من هذه الأمثلة، والله أعلم.

[29] تقريب النووي مع التدريب. (1/175)

[30] مقدمة ابن الصلاح. ص (38)

وقوله: فجاء سفيان، فقال: اعل هبل ... إلى قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الله مولانا والكافرون لا مولى لهم " له شاهد من حديث البراء عند البخاري (4043) .

وقوله: "اعل هبل " له شاهد من حديث ابن عباس تقدم برقم (2609) ، وفيه أن الذي أجابه هو عمر بن الخطاب....)

قُلي بربك أين وُجد مثل هكذا طريقة للإتيان بالشواهد لكل قطعة مجزأة في المتن وسياقها كأنها عاضدة لهذا الحديث، إلا في كتب المعاصرين (ولا أقول المتأخرين) ولو أخذنا بهذه الطريقة لما بقي حديث ضعيف أو مُعل، وهذا من المصائب التي حلت بهذا العلم من قبل أُناس ولجوا فيه وهم بعيدن كل البعد عن طريقة الأئمة النقاد من المتقدمين، والله إن القلب ليُعل ويصبه الكمد ويواقعه الهم من هكذا طُرق ومناهج، والله المستعان.

وقال الشيخ الألباني مضعفاً له ومتعقباً على الشيخ أحمد شاكر في تحسينه للحديث:(و فيه حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب و قد سمع منه في حالة الإختلاط كما سمع منه قبلها و لهذا قال الحافظ ابن كثير(41/4) : (هذا إسناد فيه ضعف) و هذا هو الصّواب ، خلافا لقول الشيخ أحمد محمد شاكر : إنه صحيح .... ثم قال الشيخ الألباني عن الشيخ أحمد شاكر : و قد صحح فضيلة الشيخ في تعليقه على المسند و غيره . كلها من هذا الطريق . فليتنبه لهذا)ا.هـ

****

- ما جاء عند الواقدي في مغازيه:

قال الواقدي كما في مغازيه (286/1- ط- دار الأعلمي) راوياً عن وحشي- قاتل حمزة- أنه قال:(.. فَأَضْرِبُ بِهَا فِي خَاصِرَتِهِ حَتّى خَرَجْت مِنْ مَثَانَتِهِ. وَكَرّ عَلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَأَسْمَعُهُمْ يَقُولُونَ: أَبَا عُمَارَةَ! فَلَا يُجِيبُ، فَقُلْت: قَدْ، وَاَللّهِ مَاتَ الرّجُلُ! وَذَكَرْت هِنْدًا وَمَا لَقِيَتْ عَلَى أَبِيهَا وَعَمّهَا وَأَخِيهَا، وَانْكَشَفَ عَنْهُ أَصْحَابُهُ حِينَ أَيْقَنُوا مَوْتَهُ وَلَا يَرَوْنِي، فَأَكُرّ عَلَيْهِ فَشَقَقْت بَطْنَهُ فَأَخْرَجْت كَبِدَهُ، فَجِئْت بِهَا إلَى هِنْدٍ بِنْتِ عُتْبَةَ، فَقُلْت: مَاذَا لِي إنْ قَتَلْت قَاتِلَ أَبِيك؟ قَالَتْ: سَلَبِي! فَقُلْت: **هَذِهِ كَبِدُ حَمْزَةَ. فَمَضَغَتْهَا ثُمّ لَفَظَتْهَا، فَلَا أَدْرِي لَمْ تُسِغْهَا أَوْ قَذَرَتْهَا**..) ا.هـ

قلت هذا الخبر من الواقدي لا يصح البته فهو منكر بمرة:

- قال البخاري عنه:(الواقدي مدني سكن بغداد متروك الحديث تركه أحمد بن المبارك وابن نمير وإسماعيل بن زكريا وقال في موضع آخر كذبه أحمد.)[31]
- وكذبه الإمام أحمد: (قال معاوية بن صالح قال لي أحمد بن حنبل الواقدي كذاب.)[32]
- ويحى بن معين:(فقد رماه بالكذب. وقال مرة ليس بشيء وقال مرة كان يقلب حديث يونس يغيره عن معمر ليس بثقة وقال مرة ليس بشيء.)[33] وهذه العبارات من أردى عبارات التجريح عنده.
- وقال النسائي:(مُحَمَّد بن عمر الْوَاقِدِيّ مَتْرُوك الحَدِيث)[34] ومرة (يضع الحديث)[35]
- كذلك الإمام الشافعي رماه بالكذب و أتهمه به.[36]

---

[31] تهذيب التهذيب (364/9) والضعفاء الصغير ص (123) والتاريخ الكبير (178/1)

[32] انظر: العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله (104/1) و(258/3) و(264/3).

[33] تهذيب التهذيب (364/9)

[34] الضعفاء والمتروكين للنسائي ص (92)

[35] ميزان الإعتدال (663/3)

وقال الذهبي عنه:(استقر الاجماع على وهن الواقدي.)[37]

فالقصة أعلاه باطلة منكرة، ثم هناك شيء آخر فيها وهو الإنقطاع الواقع بين الواقدي ووحشي بن حرب. فتأمل.

****

[36] المصدر السابق.

[37] ميزان الإعتدال (666/3)

- القصة عند ابن اسحاق:

ثم قد وجت ابن إسحاق في مغازيه(333/1) قد ذكرها من طريق صالح بن كيسان. فقال:(قد وقفت هند بنت عتبة كما حدثني صالح بن كيسان والنسوة الآتون معها يمثلن بالقتلى من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يجدعن الآذان والآناف حتى اتخذت هند من آذان الرجال وأنافهم خذماً وقلائداً..)

قلت هذه الرواية مرسلة، فصالح بن كسان[38] يصنف في زمرة صغار التابعين، ولم يدرك إلا النُزر اليسير من الصحابة ومن الأئمة من شكك في سماعه منهم-رضي الله عنه- وأكثر روايته عن التابعين، ولا يُعرف عمن أخذ هذه القصة، فيتوقف فيها، وتبقى على أرسالها الموجب الضعف لها!

****

[38] انظر: تهذيب التهذيب (339/4) والتاريخ الكبير (288/4) الجرح والتعديل (410/4)

● القصة عند البيهقي:

وقد رواها الإمام البيهقي في دلائل النبوة (282/3)، من طريق مُحَمَّد بْن عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ، قَالَ :حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ(قلت- أبو بكر- أبو الأسود هذا هومحمد بن عبد الرحمن، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ(....) وفيها ذكر بقر البطن وأكل الكبد..

قلت: هذه الطريق معلولة:

1. فيها ابن لهيعة، ضعفه جمع من الأئمة، ورموه بالإختلاط وسوء الحفظ لإحتراق كتبه.

وبعضهم ضعفهم مطلقاً وآخر قبل روايته عن العبادلة خاصة وغيره فصل، قال شيخنا المحدث عبد الله السعد، عنه:(وقعت أحاديث منكرة في حديثه ووقع في أوهام في روايته، وهذا مرجعه إلى أشياء منها:

- عدم إتقانه وحفظه.

- أنه ما كان يحدث من كتابه، هو حدث قديماً فيما سبق من حياته حدث من كتابه ثم بعد ذلك لم يحدث من كتابه، وإنما يقرأ من كتب الناس أو يأتي إليه أناس ويقولون هذا من حديثك فيقرؤون عليه، ثم بعد ذلك يروون هذه الأحاديث، فلا شك أن مثل هذا أوقعه في أوهام وأخطاء.

- تدليسه: فكان يدلس، وأحياناً كان يسقط راويين، فهذا أيضاً من الأسباب التي أدت إلى أن يقع في حديثه ما وقع من المنكرات والأخطاء.

والخلاصة في حديثه رحمه الله أنه على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: وهو أصح حديثه وهو ما حدث به قديماً، وممن سمع منه قديماً عبدالله بن وهب، والدليل على هذا هو حديث، أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "لو أن القرآن كان في إيهاب لما احترق". هذا الحديث حدث به ابن لهيعة .قال ابن وهب: لم يكن ابن لهيعة يرفع الحديث من قبل، يعني ثم

بعد ذلك رفعه .ورفع هذا الحديث منكر فعبدالله ابن وهب سمع هذا الحديث من ابن لهيعة قديماً ولم يكن يرفعه، ثم سمعه منه عبدالله بن يزيد المقرئ. وعبدالله بن يزيد المقرئ أيضاً ممن روى عنه قديماً ولكن ابن وهب أقدم من عبدالله بن يزيد المقرئ وأكثر ملازمة لعبدالله بن لهيعة، ولذلك بيّن عبدالله بن وهب أن هذا الحديث ما كان ابن لهيعة يرفعه من قبل، يعني ثم بعد ذلك رفعه، فسمعه منه عبدالله بن يزيد المقرئ فرفع هذا الحديث منكر. وهذا القسم لا يحتج به .وسوف يأتي بإذن الله لماذا لا يحتج به.

– القسم الثاني من حديث عبدالله بن لهيعه: هو ما حدث به قديماً، وما رواه قبل أن تحترق كتبه. ومن سمع منه من كتابه، فهذا القسم الثاني هو يلي القسم الأول وأقوى من القسم الذي سوف يذكر وهو القسم الثالث. والسبب في هذا القسم هو أن ابن لهيعة (رحمه الله) احترقت كتبه، فزاد ضعفه بعد احتراق هذه الكتب.

وبالمناسبة فقد أختلف هل احترقت كتبه أم لم تحترق: فهناك من نفى أن تكون كتبه قد احترقت. ووجه الجمع (والله أعلم) أن كثيراً من كتبه قد احترقت أو جزء من كتبه قد احترق وبعضها لم يحترق. وهناك ما يدل على ذلك، جاء ما يدل على أن بعض كتبه بقيت، وحتى سمع من ابن لهيعة من كتبه من سمع منه أخيراً، فجزء من كتبه قد احترق. فهذا الذي حصل زاده ضعفاً، وأيضاً كما ذكرت فيما سبق أن ابن لهيعة كما ذكر في ترجمته من قبل بعض أصحابه أنه حدث من كتبه قديماً ثم بعد ذلك ما أخرج كتبه إلا من يأتي إليه ويسأله أو يقف على بعض كتبه فيسمع منه من كتابه وإلا فيما بعد أخذ يكثر من الحديث من حفظه فلذلك ازداد ضعفاً على الضعف الموجود فيه. فلذلك يقال أن من سمع منه قديماً ومن روى عنه قبل أن يتغيرقبل أن تحترق كتبه ومن سمع منه من كتابه أو من كتب عمن كتب عنه مثل قتيبة بن سعيد .قتيبة بن سعيد كتب عمّن كتب عنه ولذلك أثنى الإمام أحمد على رواية قتيبة بن سعيد.

– القسم الثالث، من سمع منه أخيراً بعد احتراق كتبه وسمع منه من حفظه. فهذه أقسام حديث ابن لهيعة

طبعاً كل هذه الأقسام لا يحتج بها. لماذا؟ لأن جل الحفاظ، أكثر الحفاظ على تضعيف عبدالله بن لهيعة مطلقاً، كما قال يحيى بن معين: "كان ضعيفاً قبل الاختلاط وبعده". فجلّ الحفاظ على تضعيف حديثه مطلقاً بدون تفصيل، ولذلك قال أبو الحسن الدرقطني: "يعتبر برواية العبادلة عنه"، ما قال: "تُصحح"، وإنما قال: "يُعتبر" يعني لأنهم سمعوا منه قبل أن تحترق كتبه.

ثم أمر آخر: وهو أن لابن لهيعة أحاديث منكرة حتى من رواية العبادلة ومنهم عبدالله بن وهب، والدليل على هذا هو عندما تقرأ في كتاب العلل لابن أبي حاتم تجد أحاديث عديدة أنكرها أبو حاتم الرازي على عبدالله بن لهيعة، وهي من رواية ابن وهب. فلعبدالله بن لهيعة أحاديث منكرة حتى من رواية من سمعوا منه قديماً. فعندما تقرأ في كتب العلل وغيرهم من كتب أهل العلم تجد أحاديث كثيرة أنكرت على ابن لهيعة مع أنه من رواية القدماء عنه

وأما من قوى ابن لهيعة من رواية العبادلة فالجواب عن ذلك أولاً بما تقدم، والأمر الثاني: أن الذين نقل عنهم تقوية حديث العبادلة عنه هم الحافظ عبدالغني المصري والساجي وهما لا شك أنهما من كبار الحفظ لكنهما ليسا مثل يحي بن معين أو مثل الإمام أحمدو مثل أبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم من كبار الحفاظ.

فلا شك أن مثل هؤلاء يقدمون على الساجي وعلى الحافظ عبدالغني المصري ثم قد يكون قصد الحافظ عبد الغني المصري أن ما رواه عنه العبادلة هو صحيح؛ يقصد (والله أعلم): أن رواية العبادلة من حديث ابن لهيعة. لأن هناك من روى عن ابن لهيعة أحاديث ليست من حديثة وذلك كما ذكرت: يأتي إليه أناس يقرؤون عليه أحاديث وهو يسكت ثم بعد ذلك يروونها عنه وتكون هذه الأحاديث ليست من حديثه. فلعل قصد الحافظ عبدالغني الغني المصري والساجي كذلك: أنهم يقصدون أن رواية العبادلة هي من حديث ابن لهيعة نفسه وليست من غير حديث ابن لهيعة.

وكما ذكرت فإن لعبدالله بن لهيعة أحاديث منكرة حتى ممن سمع منه قديماً وهذه الأحاديث المنكرة كثيرة في الحقيقة وليست بالقليلة. فالراجح أنه لا يحتج به وكما قال الدارقطني أنه يعتبر

برواية العبادلة عنه.

والخلاصة أن رواية ابن وهب في الأصل أنها أقوى ممن روى عنه من غيره أو ممن روى عنه غيره لما ذكرت قبل قليل، ثم بعد ذلك من سمع منه قديماً غير عبدالله بن وهب، ثم بعد ذلك أضعف حديثه من سمع منه أخيراً إلا ما استثني ممن كتب عنه (مثلاً) ممن كتب من كتب ابن لهيعة ذاتها كما ذكرت مثل قتيبة بن سعيد أو محمد بن رمح، فأيضاً هذا مما استثني، أو مثل نظر بن عبدالجبار أيضاً، هذا ممن أستثني. وأثني على روايته كما أثنى عليها حماد بن صالح المصري.

نعم الخلاصة أن حديث ابن لهيعة لا يكتب ولا يحتج به لكن رواية القدماء عنه أقوى[39].) ا.هـ

2. فيها محمد بن عمر هذا، وقد ذكره ابن يونس في تاريخه[40]، ولم يذكر فيه جرح ولا تعديل إنما أكتفى بترجمته دون ذلك.

فهذه الرواية لا تصح كما ترى لما فيها من الوهاء والضعف.

وبعد كل هذا أقول: روى قصة مقتل حمزة-رضي الله عنه- الإمام الطبراني في معجمه الكبير، رقم(167) والبيهقي في سننه، رقم(6799-الكتب العلمية): من طريق عن أَبُو طَاهِرٍ الْفَقِيهُ، أنبأ أَبُو بَكْرٍ الْقَطَّانُ، ثنا أَبُو الْأَزْهَرِ، ثنا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ الْقَطَوَانِيُّ، حَدَّثَنَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنِيَ الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَوْمَ أُحُدٍ: " مَنْ رَأَى مَقْتَلَ حَمْزَةَ؟ " فَقَالَ رَجُلٌ أَعْزَلُ: أَنَا رَأَيْتُ مَقْتَلَهُ، قَالَ: " فَانْطَلِقْ فَأَرِنَاهُ "، فَخَرَجَ حَتَّى وَقَفَ عَلَى حَمْزَةَ فَرَآهُ قَدْ شُقَّ بَطْنُهُ وَقَدْ مُثِّلَ بِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ قَدْ مُثِّلَ بِهِ وَاللهِ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ، ثُمَّ وَقَفَ بَيْنَ ظَهْرَيِ

---

[39] وقول شيخنا-حفظه الله- (أقوى) مراده والله أعلم أنه أقل ضعفاً ممن روى عنه بعد الإختلاط وليست القوة الموجبة لتصحيح حديثه من هذا الصنف، فتنبه! ومع هذا التقرير يتبين خطأ من وثقه مطلقاً كما فعل الشيخ أحمد شاكر، كما في حاشيته على مسند أحمد (191/1)، وبعضهم جزم من خلال إستقرائه بضعفه مطلقاً والله أعلم.

[40] تاريخ ابن شاهين (459/1)

الْقَتْلَى، فَقَالَ: " أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ لُفُّوهُمْ فِي دِمَائِهِمْ، فَإِنَّهُ لَيْسَ جَرِيحٌ يُجْرَحُ إِلَّا جَاءَ وَجُرْحُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَدْمَى، لَوْنُهُ لَوْنُ الدَّمِ، وَرِيحُهُ رِيحُ الْمِسْكِ "، فَقَالَ: " قَدِّمُوا أَكْثَرَ الْقَوْمِ قُرْآنًا فَاجْعَلُوا فِي اللَّحْدِ ") ا.هـ

وليست فيها زيادة أكل هند من كبد حمزة..

وبعد هذه الجولة السريعة في تخريج هذه القصة، أقول:

خلاصة الأمر:

أن قصة هند مع كبد حمزة لا تصح البتة، ولم تثبت من وجه صحيح إذ كل الأخبار الواردة في ذلك معلولة ضعيفة كما سبق.

ولو سلمنا جدلاً بصحتها (وأنى لهم ذلك) فإنا نقول: إن هند قد أسلمت وحسن إسلامها كما سبق نقله عن عائشة-رضي الله عنها- عند الشيخين- والإسلام يجب ما قبله.

هذا والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم..

******

وأملاه، العبد الفقير المُذنب/

أبو بكر الأثري

-عفا الله عنه-

1434 هـ